مهند مصطفى(*)

المشهد المصري

مدخـل

لا بد، من أجل فهم ما يجري في مصر، من تقسيم المشهد السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى مراحل ثلاث: الأولى تلك الفترة التي امتدت من شباط ٢٠١١ إلى حزيران ٢٠١٢، والتي أدار فيها المجلس العسكري الحكم في مصر. الفترة الثانية من حزيران ٢٠١٢ إلى حزيران ٢٠١٣ وفيها أدارت جماعة الإخوان المسلمين شؤون البلاد من خلال الرئيس محمد مرسي ومجلس الشورى (بعد حل مجلس النواب/الشعب)، ومجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل. أما المرحلة الثالثة فهي التي نشهدها الآن والتي أعقبت احتجاجات حزيران.

ليس هذا التقسيم تاريخيا فقط بل يساعدنا على فهم ما جرى ويجري في مصر، حيث يبني الكثيرون مواقفهم من كل هذه الفترات بشكل سطحي، الأمر الذي يميز المواقف الأيديولوجية الحزبية الآن والتي تؤثر على مواقف الناس بالعموم، فهناك موقف واحد جاهز يتم إسقاطه على الفترة كلّها منذ الثورة، وأصبح هناك خلط نتيجة الموقف الأيديولوجي بين فهم كل مرحلة على حدة وبين الموقف الأيديولوجي التعميمي، حيث أن الموقف الأيديولوجي يفرض على الشخص إذا كان مختلفا مع انقلاب العسكر أن يعتبر فترة مرسي ناجحة ويصل به إلى درجة القداسة وبعضهم الخلافة، بينما إذا اتفق مع انقلاب العسكر قام بشيطنة الإخوان المسلمين، وما نحتاجه الآن هو تحليل موضوعي يبتعد عن المواقف الأيديولوجية التعميمية الجاهزة وإسقاطها بشكل تعسفي على كل هذه المراحل.

(*) أستاذ في جامعة حيفا.

حملت جماعة الإخوان عبأين منذ اصطدامها بجمال عبد الناصر العام ١٩٥٣-١٩٥٤ وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: العبء الأول هو عبء الشرعية المتمثل في البحث عن شرعية سياسية في المشهد السياسي المصري، والعبء الثاني هو عبء الجماعة المطاردة. فالجماعة عاشت ستة عقود من المطاردة والقمع السياسي، وإن على نحو متفاوت. ما حدث بتصوري أن الجماعة تجاوزت عبء الشرعية بعد ثورة يناير لكنها لم تستطع تجاوز عبء نفسية الجماعة المطاردة.

ثلاث مراحل منذ ثورة ٢٥ يناير

انطلقت المرحلة الأولى من المشهد المصري «بالرجل الشمال» كما يقول المصريون، فالتصويت على التعديلات الدستورية في آذار ٢٠١١ كان الخطأ الأول، حيث حدد خارطة طريق خاطئة للتحول الديمقراطي والمرحلة القادمة في مصر. باختصار حددت خارطة الطريق أن على القوى السياسية التنافس على السلطة قبل الدستور، بمعنى أن على الشعب المصري بقواه السياسية أن يتصارع على السلطة السياسة قبل أن يتم التوافق على شكل نظام الحكم ومبادئه الأساسية. ويلاحظ أن الحالة التونسية كانت معاكسة تماما، فقد تم الاتفاق أولا على تحديد شكل النظام السياسي ومبادئه، قبل الصراع على السلطة، وذهب التونسيون لهذا السبب لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور، بينما ذهب المصريون إلى صراع سياسي على سلطة تشريعية وتنفيذية قبل وضع مبادئ نظام الحكم وأسسه وحدوده وقيوده. أراد المصريون انتخاب رئيس قبل تحديد مبادئ الحكم، وفي ظل نظام سلطوي لم يسقط من مركباته سوى رئيسه، هذا سيخلق الشكوك بين الجميع، سيعتقد الرئيس أن المعارضة تحاول إفشاله، وستعتقد المعارضة أن الرئيس يسعى إلى الانفراد والاستبداد بالحكم.

وتحول الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار إلى صراع بين تيار إسلامي بكل مركباته، وبين تيار علماني ليبرالي بكل مركباته، وهو لم يكن كذلك في حقيقة الأمر، فالتعديلات الدستورية لم تكن على مكانة مبادئ الشريعة الإسلامية في الدستور، فمكانة مبادئ الشريعة الإسلامية محفوظة في الدستور المصري منذ العام ١٩٧١ ، بل كان استفتاء على خارطة الطريق السياسية بعد الثورة، وهذا الاستفتاء كان بداية الشرخ بين رفاق الثورة، وهو بحد ذاته خطأ كبير ارتكبه المجلس العسكري. ليست هناك دولة تخرج من ثورة وتقوم باستفتاء بهذه السرعة، وكأن البلاد تعيش حالة من الاستقرار السياسي الطويل، ولا شك أن التيار الإسلامي يتحمل جزءا من هذا الخطأ بقبوله خارطة الطريق بشكلها المقلوب، وهو ما لم تقم به حركة النهضة التونسية مثلا، وثانيا بتحويل الصراع منذ البداية وبعد الثورة مباشرة كصراع على مكانة الشريعة الإسلامية، بدلا من أن يكون الصراع على شكل النظام السياسي وتفكيك مركبات الاستبداد فيه، فالثورات العربية كانت ضد الاستبداد السياسي بالأساس، وليس لتطبيق الشريعة الإسلامية، التي كانت محل إجماع كشكل من أشكال استنباط الأحكام القانونية، وكان الانشغال بالصراع على السلطة بين كل التيارات السياسية المصرية والمعارك الجانبية المرافقة للصراع على السلطة، أبقى الدولة العميقة في مكانها، لأن تفكيك الاستبداد لم يعد ذا أولوية مقابل الصراع على السلطة، لا بل دفع برفقاء الثورة إلى محاولة استعطاف الدولة العميقة والتحالف معها، وهذا ما فعله الإخوان عندما كانوا في السلطة، وهذا ما فعلته التيارات الأخرى التي حاولت إسقاط حكم الإخوان ورئاسة مرسي، وكانت الدولة العميقة هي المنتصرة في النهاية.

للانتقال إلى تحليل المرحلة الثانية، لا بد من الإشارة أولا إلى الدافع الذي دفع الإخوان للتراجع عن قرارهم والمشاركة في انتخابات الرئاسة. اعتقد أننا بحاجة إلى منظومة علم النفس السياسي لتفسير ذلك، وقد سمعت الكثير من التحليلات حول تراجعهم، واعتقد أنها لا تقدم لنا تفسيرا جديا عن تراجعهم. وفي الوقت نفسه أؤكد أن هذا القرار لم يكن محل إجماع داخل الإخوان، ففي التصويت الذي كان في مجلس شورى الجماعة على هذا الموضوع، صوت ٥٦ عضوا مع الترشح مقابل ٥٢ عضوا عارضوا مشاركة الجماعة في انتخابات الرئاسة، وهو يدل على عدم ارتياح الكثير من أعضاء شورى الجماعة لهذا القرار لما يرافقه من تحديات وتبعات كبيرة على الجماعة. وبناء على ذلك أعتقد أن منظومة علم النفس السياسي تسعفنا أكثر في فهم هذا القرار، وهو يرجع إلى تراث الجماعة نفسها.

حملت جماعة الإخوان عبأين منذ اصطدامها بجمال عبد

مرسي يصوّت في الانتخابات الرئاسية اللاحقة لثورة يناير.

الناصر العام ١٩٥٣-١٩٥٤ وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: العبء الأول هو عبء الشرعية المتمثل في البحث عن شرعية سياسية في المشهد السياسي المصري، والعبء الثاني هو عبء الجماعة المطاردة، فالجماعة عاشت ستة عقود من المطاردة والقمع السياسي، وإن على نحو متفاوت. ما حدث بتصوري أن الجماعة تجاوزت عبء الشرعية بعد ثورة يناير لكنها لم تستطع تجاوز عبء نفسية الجماعة المطاردة، ولهذا فعندما اشتد الصراع السياسي المصري، مرة أخرى، بسبب المنطق المعكوس لخارطة الطريق، شعرت الجماعة أن عزوفها عن منصب الرئاسة بما يحمل من قوة السلطة قد يهدد شرعيتها ويعيدها إلى المرحلة السابقة، إذا فاز فيها مرشح من النظام السابق يعادي الجماعة، أو حتى مرشح من الثورة يهدد أفكار الجماعة، هذه النفسية كانت مخالفة للحظة الثورية المصرية، وبروز لاعب سياسي جديد على المشهد المصري وهو الشعب المصري، لهذا السبب تراجعت الجماعة عن قرارها، وهو لم يكن خداعا ولا كذبا على الناس، بل نتاج ديناميكية داخلية طبيعية مرت بها الجماعة بعد الثورة. وما حدث للإخوان من شيطنة بعد تنحية مرسي وتدخل الجيش سوف يعزز من العبأين داخل الإخوان بشكل أكبر مما لعبته عقود طويلة في تخزينهما.

تأثر السلوك السياسي للإخوان المسلمين في مصر بتحولات سوسيولوجية ثلاثة أصابت الجماعة خلال العقدين الماضيين، ووصلت ذروتها عشية الثورة. ويشير حسام تمام في كتابه «الإخوان المسلمين: سنوات قبل الثورة»، إلى التحول الأول، «ترييف الإخوان»، حيث يستعرض في الفصل الرابع، وهو باعتقادي الفصل الأكثر أهمية في الكتاب، موضوع «ترييف الإخوان: كيف تراجعت الجماعة عن تراثها في المدينية والحضرية.»، حيث يدعي الكاتب، من خلال تحليل سوسيولوجي، أن الجماعة مرت خلال العقود الأخيرة بحالة من الترييف في بنية تنظيمها ونخبها وقيمها وفكرها السياسي، وهو باعتقاد الباحث التحول الأهم الذي حدث للجماعة بعد الفترة الناصرية. يقول الكاتب إن «عصر أفندية حسن البنا قد ولى حين فقدت الجماعة الأفندية، وهي التسمية التي عبرت عن أبناء الطبقة الوسطى المصرية في النصف الأول من القرن العشرين الذين تولوا إدارة الجماعة تاريخيا..... وتواروا لمصلحة الريفيين الذين تقدموا لاحتلال

حكم مرسي في ظل فراغ دستوري وخارطة مقلوبة كما تطرقنا لها سابقا. تميز هذا العام بأزمة ثقة حقيقية بين الرئيس والإخوان من جهة وبين القوى الأخرى، وهذا نابع من ترسبات المرحلة الأولى، فمن جهة لم ينفذ محمد مرسي جزءا من تعهداته في اتفاق فيرمونت، مثل تعيين قبطي وامرأة نائبين له، ولم يعين رئيس وزراء من الشخصيات الوطنية المعروفة، ومن الجهة الأخرى عارضت القوى السياسية الأخرى كل قرار أصدره الرئيس دون تمحيص لهذه القرارات.

الصفوف الأولى حتى داخل القاهرة» (ص ٩١).. وهو المركز المديني الأهم الذي كان للجماعة. وظهرت حالة الترييف داخل الجماعة لأسباب داخلية تتعلق بتطور الجماعة التاريخي في الفترة ما بعد ناصر، أسباب تتعلق بابتعاد الريف عن رقابة صارمة من قبل سلطة الدولة.

ويشير خليل العناني في كتابه «الإخوان المسلمين: شيخوخة تصارع الزمن» إلى التحول الثاني وهو سيطرة التيار التنظيمي- القطبي على الجماعة وتراجع التيار الإصلاحي النقابي داخل الجماعة، وكانت ذروة هذه العملية انتخاب محمد بديع مرشدا للإخوان وإقصاء رموز التيار الإصلاحي، مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب.

أما التحول الثالث فكان تسلف الإخوان، حيث تميزت حركة الإخوان عشية الثورة بصعود تيار سلفي في الجماعة. ويعتقد تمام أن صعود السلفية في الجماعة لن يؤثر عليها تنظيميا لأن قاعدتها الاجتماعية صارت تميل إلى المحافظة والاقتراب من الأطروحة السلفية. ويعتقد تمام أن الحضور السلفي «سيترجم.... في مواقف الجماعة من القضايا التي يعاني موقف الجماعة فيها من هشاشة وسيولة، مثل الموقف من المرأة والأقباط وبعض القضايا الأخلاقية كتلك التي تتصل بالفنون والآداب والرقابة والنقاب والحريات الشخصية، وهي قضايا نتوقع أن يتأثر موقف الجماعة منها بعد استقرار التحالف بين التيار التنظيمي المحافظ والتيار السلفي الصاعد» (ص ٣٢). يرجع تمام تسلف الإخوان إلى تأثر القيادات الاخوانية الذين عاشوا في المملكة العربية السعودية هربا من قمع النظام المصري في الفترة الناصرية، حيث «تسربت السلفية إلى الإخوان في سياق سياسي واجتماعي دقيق داخل المملكة، فوجود النساء والأسر الإخوانية في بيئة مغلقة نقل إليها تدريجيا المزاج السلفي وتمظهراته الظاهرة للعيان مثل النقاب والتشدد في الملبس بشكل عام، وقلت مساحات الانفتاح على الفنون والآداب وأنماط الحياة التي كانت معروفة ومقبولة لدى الإخوان» (ص ١١٠).

تحول محمد مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات إلى مرشح الثورة ضد مرشح النظام السابق. وفاز مرسي بالانتخابات بعد اصطفاف الكثير من القوى السياسية وشباب الثورة إلى جانبه ضد أحمد شفيق، وتجسد هذا الاصطفاف في «اتفاق فيرمونت» الذي وقعه محمد مرسي مع الكثير من القوى السياسية المصرية والشخصيات العلمانية، وحكم مرسي في ظل فراغ دستوري وخارطة مقلوبة كما تطرقنا لها سابقا. تميز هذا العام بأزمة ثقة حقيقية بين الرئيس والإخوان من جهة وبين القوى الأخرى، وهذا نابع من ترسبات المرحلة الأولى، فمن جهة لم ينفذ محمد مرسي جزءا من تعهداته في اتفاق فيرمونت، مثل تعيين قبطي وامرأة نائبين له، ولم يعين رئيس وزراء من الشخصيات الوطنية المعروفة، ومن الجهة الأخرى عارضت القوى السياسية الأخرى كل قرار أصدره الرئيس دون تمحيص لهذه القرارات، ومن هنا شعر الرئيس أن هذه القوى تحاول فقط إفشاله وتحارب مشروع الإخوان المسلمين، وشعرت المعارضة أن الرئيس والجماعة يحاولان استغلال هيمنتهما على الحكم للاستفراد به والانحراف عن بناء الدولة الديمقراطية، لا بل والتحالف مع مكونات الدولة العميقة لبناء نظام سلطوي جديد ومعدل، وقد زود كل طرف دعامات لشعور الطرف الثاني، فالرئيس مرسي تناقض مع اللحظة التاريخية الثورية المصرية بإعلانه الدستوري الذي وضعه فوق القانون وتمرير الدستور بطريقة لا تليق بدولة تمر بتحول ديمقراطي، والمعارضة عارضت الرئيس في بعض قراراته التي طالبت بها الثورة مثل إقالة النائب العام وإصلاح القضاء. إن الصراع على السلطة بين رفقاء الثورة، لم يحول صراعهم إلى خصومة وعداوة فحسب، بل كان أيضا على حساب أهداف الثورة.

وأفشلت الدولة العميقة الطرفين، واستطاعت البقاء بطريقة مثيرة، لأن رفاق الثورة بدلا من أن يبنوا النظام السياسي ومبادئه، بدأوا يتصارعون على السلطة، سلطة الدولة العميقة، وهذا كان

فهم كل طرف الديمقراطية بشكل خاطئ، فطرف اعتقد أن الشرعية الانتخابية هي مطلقة، وليس من حق الطرف الثاني الاحتجاج مدنيا ضد شرعيته الانتخابية، وربما يؤدي إلى إسقاطه مدنيا، والطرف الآخر اعتقد أن إسقاط الرئيس الذي يعارضه يمكن أن يتم بكل طريقة حتى لو كانت بطريقة غير ديمقراطية، هو نفسه عارضها في المرحلة الأولى، عندما كان ينادي بسقوط حكم العسكر. فهم التيار الإسلامي الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية فقط، وكأن الديمقراطية هي فقط منظومة لتنظيم الوصول للحكم، ونسي أن الديمقراطية هي مبادئ تقيد حكم الأغلبية.

أمرا هزليا، لم يستطع محمد مرسي التغلب على الدولة العميقة، فهو اعتقد أن الجماعة وحدها تستطيع فعل ذلك دون إشراك الآخرين، ولم يدرك أن الدولة المصرية هي أقوى وأكبر من جماعة الإخوان المسلمين، فما بالك وهو يواجه أيضا معارضة قوية لحكمه من خارج الدولة العميقة. كان على الإخوان بناء شراكات مع الجميع ضد الدولة العميقة، ويلاحظ، مثلا، أن المعارضة بدأت تدافع عن القضاء ضد الرئيس مرسي والجماعة لأنها وجدت في القضاء ذراعا فعالة في معارضة الرئيس، وهذا يدل على خطأ المعارضة من جهة لأنها اصطفت إلى جانب مصالحها الحزبية وليس المصالح الديمقراطية، وعلى خطأ الإخوان الذي دفعوا بالمعارضة دفعا للتحالف مع بعض مركبات الدولة العميقة لأنهم لم يشركوها في الحكم بشكل حقيقي، ولم يسمحوا لها بالتأثير على الحكم، فوجدت في مركبات الدولة العميقة سندا لها.

أعتقد أن ما حدث في الثلاثين من حزيران وحتى الآن، كان نتاجا طبيعيا للمنطق المعكوس بعد الثورة المصرية والصراع على السلطة قبل بناء النظام الديمقراطي والاتفاق على مبادئه. وهنا لا بد من إبداء بعض الملاحظات في خضم النقاش الأيديولوجي الحزبي المهيمن على المشهد بين المؤيدين والمعارضين. أعتقد من جهة أن من حق المعارضين مطالبة الرئيس بالاستقالة أو تقديم الانتخابات، ليس هناك شرعية انتخابية مطلقة تنتهي بانتهاء المدة الرئاسية فقط، ولكن ليس من حق معارضي النظام دفع الجيش للتدخل لإسقاط الرئيس بعد انتخابه بطريقة اتفق عليها بين الجميع. وأقول بمنتهى الصراحة، إن تدخل الجيش أدى إلى الذهاب بالمشهد السياسي أبعد حتى مما طالبه المتظاهرون ضد الرئيس مرسي، فقد انحصرت مطالب المتظاهرين بتقديم الانتخابات الرئاسية، وتعديل الدستور، واستجاب مرسي للطلب الثاني في خطابه الأخير وأخطأ بعدم استجابته للطلب الأول، أقول ذلك حتى لو أن نصف الشعب معه والنصف الآخر ضده، ففي حالة أن الشعب المصري في الشوارع بين مؤيد ومعارض، وإصرار الجميع على الصمود في الشوارع، ووجود خطر الاقتتال الأهلي، كان على الرئيس الإعلان عن تقديم الانتخابات الرئاسية، فغالبية الدول الديمقراطية تعرضت لأزمات سياسية تطلبت انتخابات مبكرة قبل موعدها، فما بالك بدولة كمصر لا تزال في مرحلة التحول الديمقراطي، فكل طرف تعامل مع مصر وكأنها دولة ديمقراطيتها مستقرة وقديمة، وهي ليست كذلك. ومن الطرف الأخر كان على المعارضين للرئيس مرسي إذا أرادوا إسقاطه أو تقديم الانتخابات، وهذا حق لهم ليس له علاقة بسؤال الشرعية، أن يفعلوا ذلك من خلال الاحتجاج المدني والسياسي فقط، وليس بدفع الجيش للتدخل أو الفرح لتدخله بعد ذلك بإسقاطه الرئيس. لم يستجب مرسي لطلب المحتجين بتقديم الانتخابات، ولم يعترض المحتجون على ذهاب الجيش بعيدا عن طلبهم الأساس.

فهم كل طرف الديمقراطية بشكل خاطئ، فطرف اعتقد أن الشرعية الانتخابية هي مطلقة، وليس من حق الطرف الثاني الاحتجاج مدنيا ضد شرعيته الانتخابية، وربما يؤدي إلى إسقاطه مدنيا، والطرف الآخر اعتقد أن إسقاط الرئيس الذي يعارضه يمكن أن يتم بكل طريقة حتى لو كانت بطريقة غير ديمقراطية، هو نفسه عارضها في المرحلة الأولى، عندما كان ينادي بسقوط حكم العسكر. فهم التيار الإسلامي الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية فقط، وكأن الديمقراطية هي فقط منظومة لتنظيم الوصول للحكم، ونسي أن الديمقراطية هي مبادئ تقيد حكم الأغلبية. أما الطرف الآخر ففهم الديمقراطية بأنها تنحصر في الحرص على فكرة فصل الدين عن الدولة، وهذا أيضا مفهوم خاطئ، فأصبح صراعه مع التيار الإسلامي ينطلق من هذا الفهم الخاطئ، ونسي أن الديمقراطية هي أيضا منظومة لتنظيم الوصول للحكم، ما

ثورة يناير: تداعيات إقليمية متواصلة.

جعل التيار الإسلامي يعتقد أن الصراع هو على هوية المجتمع. ويلاحظ أن الأهم من كل ذلك أن دولة مثل مصر خارجة من مرحلة استبداد سياسي طويل، وبدايات جنينية للتحول الديمقراطي لا تحتمل هذه المفاهيم الخاطئة للديمقراطية، بل تحتاج إلى انحياز كامل من الجميع للديمقراطية بمفهومها الصحيح.

إسرائيل ومصر من الشك إلى التكيف

شهدت العلاقات الإسرائيلية المصرية مدا وجزرا منذ ثورة يناير، وقد تميزت بمحاولة الطرفين التأقلم مع التغيرات التي حدثت في مشهد العلاقات الخارجية للبلدين، فإسرائيل بدأت تتأقلم، أو تحاول التأقلم، مع واقع مصر بعد الثورة، كما أن مصر في فترة الإخوان المسلمين بدأت تتأقلم مع وجود إسرائيل على جبهتها في سيناء.

تنطلق الرؤية الإسرائيلية في علاقتها مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين كحد أدنى، والحفاظ على التنسيق الأمني فيما يخص منطقة سيناء التي تحولت إلى منطقة مهمة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية، وبالطبع أهمية الدور المصري في قطاع غزة والذي لعب دورا في وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة على قطاع غزة.[١]

بالنسبة للعلاقة مع مصر بعد انتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر، فقد كانت لدى إسرائيل ثلاثة تخوفات أساسية، كما يشير إلى ذلك الباحث الاستراتيجي إفرايم بلوم: الخوف من أن تتحول مصر إلى دولة معادية، وتقوم بإلغاء اتفاق السلام أو تفريغه من مضمونه، والتخوف من أن تتحول شبه جزيرة سيناء إلى قاعدة هجمات على إسرائيل من طرف منظمات جهادية وفلسطينية، والتخوف الثالث من أن تدعم مصر حكم حماس في قطاع غزة وتمنع التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين.[٢]

اهتمت إسرائيل بالأحداث في العالم العربي عموما، ولكن ما يحدث في مصر كان يشغلها بشكل خاص، وانحصر التخوف الإسرائيلي تحديدا حول مصر، فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي. بالنسبة لإسرائيل فان السلام مع مصر كان باردا، إلا أن برودة السلام مع مصر أهون من حرّ الحرب والعداء معها. تخشى

ونظرت إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي بترقب وحذر شديدين.[٤] وعلى الرغم من أنها لا تخشى تكرار السيناريو الإيراني إلا أنها تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر من حيث تخفيض مستوى العلاقات إلى الحد الأدنى. ورغم الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية استراتيجيا لإسرائيل، حيث أن مصر تعتبر دولة حدودية، وخاضت حروبا سابقة مع إسرائيل، وتربطها مع إسرائيل قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء

إسرائيل من أن تضاف مصر إلى قائمة الدول التي خسرتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لهذا تحاول إسرائيل الحفاظ على حالة السلام معها حتى مع صعود التيار الإسلامي وانتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر.

خسرت إسرائيل دولتين إقليميتين مركزيتين بسبب صعود الإسلام السياسي فيهما، إيران وتركيا. ظلت إيران حليفا استراتيجيا مهما لإسرائيل حتى الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات، وحوّل الصعود السياسي الإسلامي إيران من دولة حليفة استراتيجيا لإسرائيل إلى دولة تعتبر اليوم التهديد الاستراتيجي المركزي لها. كما شكلت تركيا حتى صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي العام ٢٠٠١، حليفا استراتيجيا تبلور على مدار عقود وتوج بالاتفاق الاستراتيجي العام ١٩٩٥، إلا أن صعود الإسلام السياسي أدى إلى تآكل هذا التحالف وخفض العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى وإلغاء أي تعاون عسكري وأمني وسياسي بين البلدين، ولا يخفي الإسرائيليون بأن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد أحداث سفينة «مرمرة»، بل بسبب أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي.[٣]

ونظرت إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي بترقب وحذر شديدين.[٤] وعلى الرغم من أنها لا تخشى تكرار السيناريو الإيراني إلا أنها تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر من حيث تخفيض مستوى العلاقات إلى الحد الأدنى. ورغم الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية استراتيجيا لإسرائيل، حيث أن مصر تعتبر دولة حدودية، وخاضت حروبا سابقة مع إسرائيل، وتربطها مع إسرائيل قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وهي الدولة المحورية في العالم العربي وقائدة الدبلوماسية العربية، ما يجعل مصر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أكثر أهمية، والتخوف من فقدانها أكثر حدة من تركيا وحتى من إيران الشاه.

تحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع وخصوصا الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت إسرائيل بعد سقوط مبارك سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، والمقصود بضبط النفس عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل. فعندما قطعت الشركة المصرية إمداد الغاز لإسرائيل وألغت اتفاق الغاز تعاملت إسرائيل مع الأمر وكأنه خلاف اقتصادي وتجاري بين الشركة الحكومية المصرية وبين شركة EMG التي تشتري الغاز من مصر وتصدره لإسرائيل. وقد أصدرت إسرائيل بيانا رسميا أكدت خلاله أن إلغاء اتفاقية الغاز هو خلاف تجاري وليست له أي أبعاد سياسية، وخرج رئيس الحكومة نتنياهو شخصيا وأكد هذا التوجه.

يستبعد عويد عيران الباحث في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن تقوم مصر بإلغاء بنود في اتفاق السلام بشكل أحادي الجانب أو حتى تقديم طلب لإلغاء العلاقات الدبلوماسية، ففي حالة وجهت مصر طلبا لإلغاء العلاقات الدبلوماسية فإن إسرائيل سترفض بشكل قاطع، أما إذا قامت مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل أحادي الجانب فإن ذلك سيعتبر خرقا لاتفاق السلام الذي نصّ على عدم اتخاذ أي طرف خطوات أحادية الجانب، وفي هذه الحالة قد يتخذ الكونغرس الأميركي خطوات ضد مصر، وذلك بناء على الأساس القانوني والذي بموجبه التزمت الولايات المتحدة الأميركية أمام إسرائيل، أنه في حالة خرق اتفاق السلام، أو التهديد بخرقه فإنها ستعمل على اتخاذ خطوات توقف هذا الخرق أو تمنعه. وبناء على ذلك

الجيش المصري: حشد باتجاه سيناء.

يعتقد عيران أن مصر ستمتنع عن اتخاذ خطوات تخرق فيها اتفاق السلام مع إسرائيل.[٥]

وواجهت العلاقات مع مصر في فترة مرسي تحديين بالنسبة لإسرائيل، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وخصوصا العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في آب ٢٠١٢ وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل ، وسقط خلالها ١٦ جنديا وضابطا مصريا، حيث فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة. والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢. وعبرت إسرائيل في كلتا الحالتين عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل، ضمنًا، وأحيانا بوضوح، على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، كما أن الدور المصري كان فاعلا ونشطا في فترة الحرب على غزة، والتوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار، إذ وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي برضاه من الدور المصري والتنسيق بين البلدين.

يعتقد الباحث الاستراتيجي شلومو بروم أن إسرائيل تعي جيدا أنها يجب أن تتصرف بضبط نفس في سيناء وقطاع غزة، حتى لا تهدد عملياتها في المنطقتين العلاقات مع مصر، وتعلم إسرائيل أنها يجب أن تعمل جاهدة لتقليل حالات التدخل في المنطقتين، وهذا ما فعلته عندما زودت مصر بمعلومات استخباراتية عن العملية في آب ٢٠١٢. [٦] وبالفعل فإن إسرائيل اتخذت خطوة مهمة في هذا السياق تمثلت ببناء الجدار الحدودي مع مصر، وذلك لمنع تسلل المهاجرين من إفريقيا إليها ولصد هجمات مسلحة من داخل سيناء.

وأصدر معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كتابا يلخص تمرينا سياسيا– أمنيا افتراضيا لاندلاع أزمة أمنية في سيناء وانعكاساتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية، وجاء هذا التمرين في أعقاب سلسلة الأحداث الأمنية في سيناء، كان آخرها مقتل الجنود المصريين ومحاولة تنفيذ عملية عسكرية في إسرائيل من قبل جماعات جهادية مسلحة. وقد بيّن التمرين الافتراضي الذي جسده أكاديميون وسياسيون ورجال أمن وعسكر في المعهد، أن الهدف المصري سيكون خلال الأزمة هو استغلالها لتعزيز التواجد في سيناء وذلك كمقدمة لتغيير اتفاقية السلام، وخصوصا الملحق العسكري. وفي هذا السياق، سوف يكون أمام مصر خياران، الأول، تغيير الاتفاق، وليس إلغاؤه، وخصوصا الجانب العسكري فيه، ووضع إسرائيل في معضلة في هذا الإطار بين تغيير في الملحق الأمني والعسكري وبين إجراء تفاوض جديد على تسويات أمنية جديدة. سيكون الخيار الثاني بالنسبة لمصر القيام بعملية أحادية الجانب من خلال إدخال قوات عسكرية وأمنية مصرية إلى المنطقة المحظورة وذلك لفرض نقطة تفاوض مع إسرائيل.[٧]

أما بالنسبة لرؤية إسرائيل لعلاقتها مع مصر، فقد توصل

التمرين الافتراضي إلى أن الإستراتيجية الإسرائيلية تشمل عدة مركبات (طبعا لاحظنا ذلك على أرض الواقع أيضا خلال أزمة سيناء الأخيرة)، منع التصعيد حتى لا يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران، الأول، عملية إسرائيلية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به إسرائيل في الواقع خلال أزمة سيناء، أما الخيار الثاني فهو تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

وقد افترض التمرين، أن إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بأن هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية في إسرائيل، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الافتراض في أعقاب أزمة سيناء الأخيرة، ودخول القوات المصرية إلى سيناء بدون تنسيق مع إسرائيل (هذا ما افترضه التقرير)، فقد اتخذت إسرائيل في الواقع عدة خطوات:

ضرب الخلايا المسلحة في غزة، وذلك لإرسال رسالة واضحة لمصر أن إسرائيل لن تتهاون في حالة إطلاق النار على إسرائيل حتى لو أدى ذلك إلى دفع ثمن دبلوماسي مع مصر (وهذا ما حدث فعليا في الحرب الأخيرة على غزة)، ومما سيعزز هذا التوجه هو أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية سيكون ضئيلا جدا، وفي الوقت نفسه ترضي الرأي العام الإسرائيلي الذي يريد أن يرى رد فعل قوي ومثابر في ظل الربيع العربي.

في حالة إدخال قوات مصرية إلى سيناء بدون تنسيق مع إسرائيل، فان إسرائيل سوف تتبع الخطوات التالية في علاقتها مع مصر: ستعمل على تخفيف حدة التوتر، إعلان عن استعداد إسرائيلي للتفاوض من جديد على الملحق العسكري في اتفاق السلام، وفي الوقت نفسه تنبيه مصر أن أي تغيير يجب أن يتم بشكل ثنائي ومتفق دون خطوات أحادية الجانب على الأرض. ويعتقد المشاركون في التمرين الافتراضي أن إسرائيل ستكون مستعدة لفتح الملحق العسكري من جديد لأن السياق السياسي والعسكري الذي فرض الملحق العسكري في أواخر السبعينيات غير صالح في السياق الحالي.[٨]

قدم التمرين الافتراضي، الذي اعتمد الكثير منه على وقائع على الأرض، عدة توصيات للحكومة الإسرائيلية، ومنها:[٩]

أولا: العمل على وضع خطة ثلاثية تشترك فيها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة لعلاج الوضع في سيناء، وذلك في إطار الطلب الأميركي من إسرائيل أن تقوم الأخيرة بتبني مواقف إستراتيجية إقليمية معتدلة.

ثانيا: يجب أن تعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة على تمكين مصر من بسط سيطرتها وسيادتها على سيناء.

ثالثا: إبداء استعداد إسرائيلي للموافقة على الطلب المصري لفتح الملحق العسكري (إعادة التفاوض حول بنوده) حيث أن هذه الخطوة ستجدد اتفاق السلام وتعزز التزام النظام المصري الجديد بالاتفاق.

رابعا: على الدول الثلاث العمل على منع دخول إيران إلى سيناء ومنها إلى قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر بعد الثورة فان إسرائيل تحاول بشتى الطرق الحفاظ عليها في حدها الأدنى. كما تعمل إسرائيل على الاستفادة من انشغال العالم العربي كي تعزز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد. فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاسات الربيع العربي عليها على المدى البعيد ستكون كبيرة باتجاه السلب، فتعمل على تفادى انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، وتحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في الدفع بضرب إيران عسكريا، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وتأجيل أي بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وخصوصا القضية الفلسطينية والجولان، وتعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند، الصين والبرازيل وغيرها.

الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي في العالم العربي

إن نظرة إسرائيل للإسلام السياسي بعد الثورات في المنطقة لا تختلف عن نظرتها المختلفة أيضا للثورات العربية عموما، وما صعود الإسلام السياسي بالنسبة لإسرائيل إلا مؤشرا لواقع العالم العربي ومستقبله في أعقاب هذه الثورات. لهذا السبب لا بد من البدء بمدخل مقتضب عن الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية ومستقبلها.

كتب آري شفيط مقالة في صحيفة هآرتس في كانون الأول ٢٠١١، وهو كاتب شعبوي إلا أن له حظوة وتحظى مقالاته باهتمام كبير في الشارع الإسرائيلي، ويعتبر نفسه معبرا عن

لا بد من القول إن إسرائيل تهتم أكثر ما تهتم بصعود التيار الإسلامي في مصر، وفي هذه المرحلة لا تهتم بشكل فوري ومباشر بالصعود الإسلامي في دول أخرى كتونس أو المغرب. وهي الدول التي أجريت فيها انتخابات وحصل التيار الإسلامي على أكثرية في مقاعد البرلمان وشكل فيها الحكومات. الاهتمام الإسرائيلي هو باتجاه مصر وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام الذي تعتبره «كنزا استراتيجيا»، حتى في ظل الحكم الإسلامي لمصر.

البرغماتية الصهيونية العلمانية، تعكس مقالته في اعتقادي كثيرا عن الفهم الإسرائيلي للثورات العربية وصعود الإسلام السياسي، فهو يقول «بعد عشرة أشهر على بدء الثورات العربية الكبيرة، أصبحت الصورة واضحة، لقد انتصر الله، اختفى شباب الغوغل، اختفى المثقفون الليبراليون، اختفى أولئك الذين وعدونا بالمساواة، الأخوة والحرية». ويضيف شفيط، «لم نحصل على الثورة الأميركية العام ١٧٧٦، ولا الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩، ولا حتى الثورة في شرق أوروبا العام ١٩٨٩، إن الثورة العربية العام ٢٠١١ هي ثورة دينية، القوة التي تغير الديكتاتوريات العلمانية للضباط العرب الفاسدين هي الإسلام، لا يوجد في الأفق مارتن لوثر كينغ، ولا المهاتما غاندي. إن النتيجة التي حصلنا عليها بسبب طعنة السكين التي غرسها أوباما في ظهر حسني مبارك كانت واحدة ووحيدة، إخراج العفريت الديني من الزجاجة الشرق أوسطية، وتم ذلك تحت رعاية الغرب المنهار، رجع الله، الله يسيطر، الله يستر».

يعبر شفيط في مقاله بالضبط عن التصور الإسرائيلي، وهذا التصور يتكون من الادعاءات التالية: إن الثورات العربية بدأت ثورات علمانية وأتت بنتائج إسلامية، أي صعود الإسلام السياسي؛ إن الغرب لا يفهم الشرق الأوسط جيدا وهو واهم بقدرته على إدارة شؤون المنطقة العربية؛ إن هذه الثورات ستكون بنتيجتها الإسلامية خطرا على إسرائيل ومكانتها في المنطقة. لن نقوم في هذه المقالة بنقاش هذه الادعاءات، مدى صدقيتها أو واقعيتها أو عمقها، ولكن ما نحاول عرضه هو الرؤية الإسرائيلية لصعود القوى الإسلامية في المنطقة العربية، ولكن أود قول إن هذه الرؤية ما زالت تتصف بالسطحية والثنائية المطلقة وبعيدة عن رؤية الواقع بمركباته المختلفة سواء تلك المتداخلة أو المنقطعة أو المتناقضة، وهو ما لا نلمسه، في المجمل دون التعميم، حتى في التعاطي الأكاديمي المتخصص مع الأحداث في العالم العربي.

في مقاله في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية «الشعب يريد الإسلام»، يشير البروفسور شلومو أفنيري وهو أكاديمي شغل مناصب سياسية رفيعة في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، إلى أن المشروع العلماني في العالم العربي فشل، ويعتقد أفنيري أن الأنظمة العربية حاولت فرض منظومة علمانية حداثية على المجتمع العربي التقليدي والقبلي، الذي تعامل من هذه المنظومة كشيء غريب عنه. طبعا لا يخلو تحليل أفنيري من السطحية التي ميزت الكثيرين من المحللين الإسرائيليين، وفي تحليله هذا يعود على الخطأ نفسه في فهم ديناميكيات التحولات العربية، فهو يدعي وكأن الأنظمة العربية في مصر واليمن مثلا كانت تحمل مشروعا علمانيا حداثيا وانتهى هذا المشروع مع انهيار النظام وصعد مكانه الإسلام السياسي. إنه تحليل مريح لتفسير الأمور، فالأنظمة السلطوية العربية لم تكن أنظمة علمانية بل كانت أنظمة هجينة بين مركبات علمانية وبين مركبات دينية أو طائفية، وقبلية أو عائلية. إلا أن هذا المقال هو نموذج للتعاطي الثنائي مع النظام السياسي والاجتماعي العربي.

يمثل هذان النموذجان من المقالات الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي، وقد عبر عن ذلك بشكل رسمي بنيامين نتنياهو في الكنيست، بأن الثورات العربية لم تنتج ديمقراطية بل أنتجت أسلمة في الدول العربية. وتتجه الأنظار الإسرائيلية تحديدا إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر، فلا تتعامل إسرائيل مع صعود حركة الإخوان في مصر بمثل التعامل الأميركي مع هذا الموضوع، فقد عقدت الأخيرة سلسلة لقاءات مكثفة من قيادات من الإخوان المسلمين بدأت حتى قبل الثورة المصرية، وترى أميركا انه يمكن التعامل مصر بقيادة التيار الإسلامي، لا بل تعتقد أن وجود التيار الإسلامي في السلطة سيجعله أكثر براغماتية وأكثر سلطوية (بمفهوم أخذ موقع

السلطة في قراراته وليس بمفهوم الاستبداد)، وأن سلطوية التيار الإسلامي ستجعله منفتحا وتسيسه بشكل كبير، أما في إسرائيل فما زالت القيادة الإسرائيلية تتعامل بأن مصر هي العسكر والمجلس العسكري، وتذكر دائما أن هناك ضمانات من المجلس العسكري بالحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين. بمعنى لا تزال تتعامل إسرائيل مع مصر من منطق النظام السلطوي القديم، بأن هناك قوة غير ديمقراطية وغير منتخبة تحكم مصر وان صعود التيار الإسلامي لا يهدد تأثير هذه القوة وضمانها لاتفاق السلام.

لم نجد حتى الآن تعاطيا إسرائيليا جديا على المستوى السياسي مع صعود التيار الإسلامي للحكم في الانتخابات التشريعية، التعاطي الإسرائيلي ينحصر في أن إسرائيل تأمل أن لا يتضرر اتفاق السلام بين البلدين نتيجة الأحداث والتحولات السياسية في الدولة. ولكن يغلب على التعاطي الصحافي والأكاديمي في المجمل الأمنيات أكثر من التقديرات، فيتم الحديث عن حرب أهلية في مصر في كل حركة احتجاج عنيفة في مصر، وعن تدهور الأوضاع وحرب طائفية وغيرها من السيناريوهات التي يغلب التمني فيها على التحليل، والمقصود بالتمني ليس كون أن المصلحة الإسرائيلية تريد عدم الاستقرار والفوضى لمصر فهذا يهدد مصالحها الإستراتيجية والأمنية، ولكن التمني بأن يطول حكم العسكر أو المرحلة الانتقالية وتتعثر عملية التحول الديمقراطي وصعود الإسلام السياسي للحكم.

تتعامل إسرائيل مع الإسلام السياسي من منظار واحد، فهو بالنسبة لها «الجهاد ضد اليهود»، ولهذا في الكثير من التصريحات أو الكتابات لا ترى الفارق بين التيارات الإسلامية المختلفة في التعاطي الإسرائيلي معها.

هذا لا يعني أن هناك غيابا لأصوات مختلفة في إسرائيل، فهناك من يطالب بالتعامل مع الحركات الإسلامية وحتى مع حماس بعد المصالحة الفلسطينية. إلا أن هاجس الخوف والشك هو السائد في الأروقة الإسرائيلية.

لا بد من القول إن إسرائيل تهتم أكثر ما تهتم بصعود التيار الإسلامي في مصر، وفي هذه المرحلة لا تهتم بشكل فوري ومباشر بالصعود الإسلامي في دول أخرى كتونس أو المغرب. وهي الدول التي أجريت فيها انتخابات وحصل التيار الإسلامي على أكثرية في مقاعد البرلمان وشكل فيها الحكومات. الاهتمام الإسرائيلي هو باتجاه مصر وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام الذي تعتبره «كنزا استراتيجيا»، حتى في ظل الحكم الإسلامي لمصر.

التعامل الأمني مع صعود الإسلام السياسي

ظهر التعامل الأمني الضيق مع صعود التيار الإسلامي بشكل كبير في الحالة الليبية، ونقصد التعامل الأمني الضيق هو ذلك الذي يرصد الانعكاسات الأمنية قصيرة الأمد من جهة، وذات الصلة المباشرة بالأمن اليومي الإسرائيلي من جهة أخرى. قلنا إن هذا الاهتمام بالجانب الأمني الضيق ظهر بشكل واضح في الحالة الليبية، إلا أنه انتقل أيضا إلى الحالة المصرية وخصوصا في سيناء. انصب الاهتمام الإسرائيلي في الحالة الليبية على مسألة الترسانة العسكرية الليبية التي قد تنقل إلى المنظمات الفلسطينية في قطاع غزة، وكان التخوف الإسرائيلي نابعا من الفوضى التي ستسود ليبيا خلال الثورة، وبعدها الأمر الذي يمكن من نقل أسلحة متطورة وخصوصا صواريخ مضادة للطائرات والدبابات إلى قطاع غزة. وقد أشارت تقارير استخباراتية أمنية إلى جهود تبذل فعلا في هذا الاتجاه، وفي هذه النقطة لا بد من ذكر أن إسرائيل أحبطت الكثير من محاولات نقل السلاح إلى قطاع غزة عن طريق السودان قبل الثورات العربية، وقد كان تتم علمية إحباط هذه المحاولات تتم من خلال قصف القوافل الناقلة للسلاح بالطيران.

الجانب الأمني الضيق الآخر في الحالة الليبية، ولكنه على صلة إستراتيجية، هو التقديرات الإسرائيلية أن «القاعدة» كونت لها قواعد وتواجدا في ليبيا وهذا قد يعزز القاعدة أو الحركات الجهادية في قطاع غزة ويعزز التواصل بين مراكز حركة القاعدة المختلفة في شمال إفريقيا مرورا بسيناء وانتهاء بقطاع غزة. تخشى إسرائيل أن يؤدي هذا المحور من حركة القاعدة و«الجهاد العالمي» كما تسميه الأدبيات الإسرائيلية إلى زعزعة الاستقرار الأمني في المنطقة وفي سيناء ما قد ينعكس سلبا على العلاقات المصرية الإسرائيلية، لأن غياب الاستقرار الأمني في سيناء لن يكبح جماح إسرائيل في التدخل لضمان الهدوء على حدودها الجنوبية وفي ذلك مخاطرة على علاقتها مع مصر.

وتعتقد إسرائيل في نطاق الرؤية الأمنية الضيقة أن «الربيع العربي» سوف يخلق قواعد جديدة لحركة «القاعدة» في ليبيا، سيناء، قطاع غزة وأيضا في سورية. الخطورة الإستراتيجية في ذلك بالنسبة لإسرائيل بما يتجاوز المحور الأمني الضيق هو انه لأول مرة تقترب «القاعدة» من الحدود الإسرائيلية، ما يشكل تحديا جديدا للمنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

هناك من يعتقد أن الثورات العربية سوف تضعف حركة القاعدة، على عكس ما يفكر الأمنيون الإسرائيليون، فتسفي برئيل

وهو متخصص في الشؤون الشرق أوسطية يتميز بأنه يحمل مواقف معتدلة وغير شعبوية في تعاطيه مع الشؤون العربية، يكتب في تقرير له بعد عام من اغتيال بن لادن، «حدث اغتيال بن لادن في ذروة الثورات في الدول العربية، تم إسقاط الأنظمة في جزء منها، وفي البعض الآخر صعد الإسلاميون إلى الحكم، كل ذلك قد يوصلنا إلى النتيجة أن الربيع العربي بالذات ساهم أكثر من اغتيال بن لادن في تغييب العامل الأيديولوجي كأحد أهم العوامل في نشاط «القاعدة»».

ويقصد برئيل أن إسقاط الأنظمة السلطوية العربية وصعود التيار الإسلامي في أعقاب ذلك أسقط المبرر الأيديولوجي لنشاط القاعدة في المنطقة، وبالتالي إلى تخفيف حدة التهديد الذي تمثله هذه الحركة على استقرار المنطقة، أكثر مما قد يساهم اغتيال بن لادن.

ويضيف برئيل «لقد حظيت حركة القاعدة بتأييد جماهيري في الدول العربية ساعدتها في نشاطاتها، وجزء من ذلك نابع من أن الجمهور اعتبر أن صراع القاعدة ضد الأنظمة حجة كافية – ليس بالضرورة لأسباب دينية– تبرر الأعمال الإرهابية، ولكن عندما اتضح مدى النجاح السياسي للحركات الدينية مثل النهضة في تونس والإخوان المسلمين والسلفيين في مصر، وعندما بدأ الاحتجاج المدني العنيف ضد نظام علي عبد الله صالح، رأت الحركة في ذلك إنجازا، لا بل ادعت أنها شريكة فيه».

لكن إذا كان تصور برئيل صحيحا بالنسبة للدول العربية، فانه لا يفسر مكانة إسرائيل في هذه التحولات التي تمر على «القاعدة» من وجهة نظره، فهو لم يتطرق إلى مكانة إسرائيل في هذه التحولات، وربما تساهم هذه التحولات بالضرورة إلى لفت انتباه «القاعدة» إلى إسرائيل أكثر بعد أن فقدت أرضيتها الأيديولوجية التي تعطيها الشرعية للعمل في الدول العربية، وخصوصا إذا تطورت الأحداث في سورية وسقط النظام هناك. وهذا يعزز الاتجاه الأمني الإسرائيلي القائل إن أنظار القاعدة ستكون موجهة لإسرائيل أكثر مما مضى، وخصوصا أنها اقتربت من حدودها بعد سقوط بعض الأنظمة العربية.

الهوامش

١ . مهند مصطفى، "العدوان على غزة ٢٠١٢: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية"، مجلة قضايا إسرائيلية، كانون الثاني ٢٠١٣، ص:٦١-٧١.

٢ . إفرايم بلوم، "مصر بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص: ٢١. (بالعبرية).

٣ . أنظر إلى مراحل هذا التدهور وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية في المنطقة وعلى إسرائيل في: عوديد عيران (٢٠١٠). «تركيا وإسرائيل». في شلومو بروم وعنات كورتس (محرران). التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠. تل أبيب: جامعة تل أبيب. ص: ٩٣-١٠٠. (بالعبرية).

٤ . أنظر: مارك هلر، "الثورات في العالم العربي وانعكاساتها على إسرائيل"، عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٧٣-٧٩. (بالعبرية).

٥ . عوديد عيران، "مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جيرانها"، مجلة عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد١، ٢٠١٢، ص:٤٠-٤١. (بالعبرية).

٦ . شلومو بروم، مصر بعد فوز مرسي...، مصدر سبق ذكره، ص:٢٢-٢٣.

٧ . غابي سيبوني (محرر)، العلاقات الإسرائيلية المصرية: على خلفية أحداث أمنية في شبه جزيرة سيناء، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٢)، ص:١٨. (بالعبرية).

٨ . المصدر السابق، ص:١٧-١٨.

٩ . المصدر السابق، ص: ٨